السكان والتغيرات الديموغرافية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الليبي (دراسة تحليلية)

د.خالد علي العجيلي المحجوبي
باحث بمركز الدراسات الإستراتيجية و الدبلوماسية- باريس

ملخص:

يعتبر موضوع السكان والتغيرات الديموغرافية وأثرها على التنمية الاقتصادية من ضمن المواضيع ذات الأهمية الكبيرة لكل بلدان العالم، وخاصة بالنسبة لتلك السائرة في طريق النمو و التي تصنف ليبيا من ضمنها، فالسكان والتغيرات الديموغرافية ترتبط بعلاقات مباشرة وغير مباشرة بالتنمية الاقتصادية، إذ يعتبر النمو السكاني أحد عوامل تحقيق التنمية الاقتصادية إذا ما توافق مع درجة عالية من الاهتمام بالبرامج التعليمية والصحية والبنية الأساسية.

إن قياس أثر السكان والتغيرات الديموغرافية على التنمية الاقتصادية يأخذ أهمية بالغة في الدراسات الاقتصادية وهو ما نحاول الخوض فيه، حيث نناقش أثر السكان والتغيرات الديموغرافية على المتغيرات الاقتصادية الكلية ، ثم نتطرق إلى تطور السكان والقوى العاملة في ليبيا.

نستخدم في هذه الورقة المنهج الوصفي التحليلي الذي من خلاله يتم الإجابة على التساؤلات الواردة بمشكلة الدراسة، وتتضمن الخاتمة مجموعة من النتائج والتوصيات.

الكلمات المفتاحية:السكان والتغيرات الديموغرافية، التنمية الاقتصادية، البنية الأساسية، ليبيا.

Abstract :

The subject of population and demographic changes and their impact on the economic development is considered one of the subjects of great importance to all the countries of the world, particularly the developing countries, among which Libya. In fact, population and demographic changes are linked to direct and indirect relations with economic development. For, population growth is one of the factors of economic development if it accords with a high degree of interest in education, health and infrastructure programs.

The measurement of the impact of population and demographic changes on the economic development takes a great importance in economic studies, which we are trying to handle, as we discuss the impact of population and

demographic changes on the macroeconomic variables, then we address the evolution of population and the working forces in Libya.
In this paper, we use the analytical descriptive method by which the questions of the study problems are answered. The conclusion includes a set of results and recommendations.
Key-words: Population and demographic variables, economic development, infrastructure, Libya.

مقدمة:

اهتم العديد من العلماء والباحثين بالعلاقة بين المتغيرات الديموغرافية والمتغيرات الاقتصادية، وعُقدت العديد من المؤتمرات والندوات العلمية الدولية والمحلية في هذا الشأن. كما أولت العديد من التقارير الإقليمية والدولية جانبا مهما لهذه المواضيع.

وتاريخيا عرف الصينيون القدامى تفضيلهم للزيادات السكانية بشرط عدم إخلالها بالتوازن بين عدد السكان والمساحة المتوفرة من الأراضي الزراعية، وهو ما اتفق لاحقا مع قانون تناقص الغلة في النظرية الاقتصادية.

وعندما عقد المؤتمر العالمي للسكان في عام 1974 في بوخارست، خلص المؤتمر إلى إستراتيجية عمل تدعو الدول المتقدمة إلى إعطاء أولوية أساسية لبرامج تنظيم الأسرة للسيطرة على النمو السكاني، الذي اعتبر في ذلك الوقت بمثابة الخطر الأكبر الذي يهدد التنمية الاقتصادية، إلا انه في عام 1984 عندما عقد المؤتمر العالمي للسكان في المكسيك، خرجت الولايات المتحدة بفكرة جديدة تختلف عن تلك الفكرة التي تبنتها دول العالم في مؤتمر بوخارست عام 1974 ، حيث رأت الولايات المتحدة أن النمو السكاني ليس بالضرورة امرأ سيئاً ، وان المناخ الاقتصادي الحر هو المكون السحري لكل من التنمية الاقتصادية والتحكم في الخصوبة. بالرغم من أن العالم كان متفق على وجهة النظر القائلة بان النمو السكاني يعد عاملا مقيدا للتنمية الاقتصادية في مؤتمر بوخارست، إلا انه في عام1984 كان هناك شبه إجماع حول وجهة النظر الأمريكية ، التي تقول أن القضيتان (النمو الديموغرافي والتنمية) ليس متناقضتان بهذه الصورة.

التغير الديموغرافي يؤثر على الدخل من خلال الآثار غير المباشرة على القيمة المضافة التي تكون في مجموعها الناتج المحلي الإجمالي للدولة، كما أن التغيرات الديموغرافية تؤثر بشكل مباشر على السلوك الادخاري والاستثماري للسكان، مما ينعكس على عرض العمل والدخل.

إن زيادة معدلات النمو الديموغرافي تؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق الرأسمالي للحكومة، وبالتالي زيادة تراكم رأس المال في القطاعات الخدمية العامة مثل الصحة والتعليم، حيث ترتبط نوعية وجودة هذه الاستثمارات بمعدلات الدخل العام في الدولة، الذي يؤثر بدوره في كل من معدلات الخصوبة ومعدلات الوفيات إما سلبا أو إيجابا.

إن آثار المتغيرات الديموغرافية على المتغيرات الاقتصادية الكلية متعددة ومتغيرة ومتشعبة، وهي أثار مباشرة وغير مباشرة ،منها ما يمكن ملاحظته في الأجل القصير ومنها ما يتعذر ملاحظته إلا في الأجل الطويل، إذ يرى المهتمين بهذه الموضوعات أن النمو الديموغرافي محفز للنمو الاقتصادي وللعديد من المتغيرات الاقتصادية الأخرى.

وانطلاقا مما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما هو أثر السكان والتغيرات الديموغرافية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الليبي؟

وللإجابة على هذه الإشكالية سنتناول الموضوع من خلال العناصر التالية:

أولاً- السكان والتغيرات الديموغرافية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية.

ثانياً- السكان والتغير الديموغرافي والتنمية الاقتصادية في ليبيا.

ثالثاً- العلاقة بين المتغيرات الديموغرافية والمتغيرات الاقتصادية الكلية في ليبيا.

رابعاً- تطور السكان والقوي العاملة في ليبيا ونسبة مشاركتها.

أولاً – السكان والتغيرات الديموغرافية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية:

من خلال تتبع الدراسات المهتمة بهذا الموضوع يمكن أن نميز بين ثلاث وجهات نظر رئيسية هي[1]:

1- **النمو السكاني يحفز النمو الاقتصادي:** يرى الكاتب الانجليزي وليام تابيل أن الدولة القليلة السكان يحصل رعاياها على غذائهم دون صعوبة وهو ما يطبعهم بطابع الكسل،في حين ان الدولة الكثيفة السكان تبعث في نفوس رعاياها النشاط والكفاح من أجل البقاء[2]، وهو ما يعني تحفيز النمو ومن ثم زيادة النمو الاقتصادي،حيث يرى أنصار هذه الفكرة أن النمو السكاني يساهم في النمو الاقتصادي من خلال عدد من المتغيرات منها ما يلي:

- النمو السكاني المتسارع يساهم في تحفيز التطور التكنولوجي والابتكار.
- النمو السكاني يؤدي إلى زيادة استفادة الدولة من اقتصاديات الحجم الكبير.
- النمو السكاني يؤدي إلى حظ أوفر في عدد المبدعين والعباقرة وذوي القدرات الاستثنائية القادرين على إحداث التحولات المستقبلية المرغوبة.

كما يرى البعض أن حجم السكان الكبير في دولة ما يشكل عاملا من عوامل التطور الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدولة بما في ذلك مشاركتها في تقسيم العمل الدولي[3].

2– النمو السكاني لا يساهم في النمو الاقتصادي: يرى الاقتصادي الشهير آدم سميث أن السكان يتزايدون دائما إلى الحد الذي يهبط بمستوى المعيشة إلى الكفاف[4]،أي أن زيادة عدد السكان بعد حد معين يؤدي إلى انخفاض مستوى المعيشة. كما يرى مالتوس أن النمو الدائم في الدخل لا يمكن الوصول إليه. فيما يعمل التقدم التكنولوجي إلى خلق زيادة في الدخل لفترة قصيرة ويدفع النمو السكاني نحو الزيادة، مما يشكل ضغطا على الموارد المتاحة.

إن ما مرت به الدول الأوروبية من انخفاض في عدد السكان وتطورات اقتصادية مختلفة خلال العقود الأخيرة ، هو ما وضع علامات الاستفهام على هذه المدرسة وادخلها إلى موضع الشك، حيث أخذت الدول الأوربية في اجتذاب العمالة من الخارج وهو ما يعد ابلغ دليل على قصور هذه

---

[1] - http://www.escwa.un.org/information/publications/edit/upload/SDD-2005-5-a.pdf

[2] - http://www.onefd.edu.dz/infpe/2MEF/cours-Pdf-2mef/Env1/Geo/L2-ENV1-GEO.pdf

[3] – د. عارف دليله، بحث في الاقتصاد السياسي للتخلف والتقدم والنظام العالمي، دار الطليعة، بيروت، 1987، ص119.

[4]- http://www.onefd.edu.dz/infpe/2MEF/cours-Pdf-2mef/Env1/Geo/L2-ENV1-GEO.pdf

الفكرة، ونتيجة لذلك أصبحت الدول الأوربية لا تعير هذا النموذج أي اهتمام، إلا أن العديد من الدول النامية لازالت تهتم به وتعتمده في تخطيطها.

3- حياد الأثر السكاني: العديد من الدراسات التي تفترض ثبات العوامل الأخرى وجدت أن نسبة النمو السكاني ليس لها أي اثر معنوي على النمو الاقتصادي، وهو ما أدى إلى إهمال الدراسات السكانية في العديد من الدول النامية والمنظمات الدولية، حيث اعتبرت أن اثر العوامل الديموغرافية غير واضح التأثير على النمو الاقتصادي، إلا انه من خلال ما اثبت حديثا يوضح ان ما افقد النمو السكاني أهميته في الدراسات الاقتصادية القياسية هو الاعتماد على معدل التغير السنوي في عدد السكان فقط، وإنما يجب الاعتماد على متغيرات ديموغرافية أخرى أكثر تفصيلا ، مثل التوزيع العمري للسكان وخاصة فئة الداخلين الجدد إلى سوق العمل أو المتوقع دخولهم في المستقبل القريب وبالتالي يجب اخذ عامل الزمن في الحسبان.

عندما تم إدخال هذه المتغيرات تحت عملية القياس،جاءت النتائج مختلفة عن السابقة، وتم إثبات أن نمو فئة السكان النشطين اقتصاديا يمكن أن يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي.

توضح بعض الدراسات القياسية أن اثر النمو السكاني على النمو الاقتصادي يوصف بأنه آني ومرحلي، حيث يكون له مفعول ايجابياً عند نمو فئتي السكان المعيلين والمعالين باتجاهات مختلفة. كما تظهر بعض الدراسات تخوفا من نوع آخر يرتبط بزيادة متوسط العمر المتوقع في فترة التحول الديموغرافي مع ما يرافق هذه الزيادة من ضغط على أرصدة الضمان الاجتماعي وزيادة حجم الفئة المعالة من السكان بفعل ازدياد فئة كبار السن ، إلا أن الخدمات الصحية المتطورة جعلت الكثير ممن وصلوا سن التقاعد قادرين على الاستمرار في العمل والإنتاج وتحقيق انجازات كبيرة على المستوى الاقتصادي.

ثانيا- السكان والتغير الديموغرافي والتنمية الاقتصادية في ليبيا:

تعتبر ليبيا دولة ذات حجم سكاني قليل ولها معدلات دخل مرتفعة ،حيث يرتفع مستوى الدخل الفردي بها ومرد ذلك الارتفاع إلى الثروة النفطية التي تشكل المصدر الرئيسي للدخل،وتمتلك ليبيا موقعا جغرافيا متميزا بامتلاكها لأطول ساحل على الحوض الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط (ما يقارب من 2000 كم) وتعمقها في الصحراء بما يزيد عن (1000كم) الأمر الذي يعطيها صفة

التنوع المناخي، كما تتوفر بها مصادر الطاقة من نفط وغاز وكذلك هي بلد غني بمصادر الطاقة الجديدة (الطاقة الشمسية).

عند استقلال ليبيا في عام 1951 بلغ عدد السكان قرابة المليون نسمه، توزعوا بين الحضر والريف بنسبة 20%،80% على التوالي، مع اكتشاف النفط في مطلع الستينات وبداية تصديره حصلت تغيرات ديموغرافية أدت في محصلتها النهائية إلى نمو عدد السكان[5]،وتزامن ذلك مع نمو حجم القوى العاملة، وبدأت عملية الانتقال من الريف إلى المدن،وبدأ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي اتجاهه نحو النمو، وتوسع دور الدولة على صعيد الاستخدام والاستهلاك وأخذت رؤوس الأموال والأيدي العاملة الأجنبية في التدفق إلى ليبيا.

وبعد انهيار أسعار النفط العالمية في منتصف الثمانينات وما تبعه من تدهور اقتصادي، تراجع النمو الاقتصادي وتدهورت القيمة الفعلية للأجور وتضاعف معدل البطالة، خاصة بعد سيطرة القطاع العام وسيطرة الدولة على النشاط الاقتصادي وتراجع خلق فرص العمل.

وانخفض معدل الخصوبة[6] من7.8 عام 1980 إلى 6.6 عام 1985 ثم إلى 5.0 عام 1990 وانخفض إلى 3.7 في عام 1995 ثم إلى 3.1 في عام 2000 واستمر في الانخفاض حتى وصل الى 2.8 في عام 2005 و2.5 في عام 2010 و 2.4 في عام 2012[7] ،وقد بدأت آثاره تلاحظ منذ منتصف الثمانينات حيث حصل انخفاض في معدلات النمو السكاني من3.8 للفترة 1954-1964 ،إلى 3.4 للفترة 1964-1973 ، ثم ارتفع إلى 4.2 للفترة 1973-1983 وهو أعلى معدل نمو خلال العقود الماضية،ثم انخفض معدل النمو السكاني الى2.9 للفترة 1984-1995، واستمر معدل النمو السكاني في الانخفاض إلى أن وصل1.8 للفترة 1995-2006[8].

---

[5] – خالد المحجوبي، تطور تجارة ليبيا الخارجية مع دول الاتحاد الأوروبي ،رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،الجزائر،2010/06/03،ص61.

[6] –نصر الدين مصطفى الكاتب، تحديد واختيار المؤشرات الإحصائية و الديموغرافية، المؤتمر الوطني حول السكان والتنمية 2004،الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق وآخرون، ص 486.

[7] – البنك الدولي: الموقع الالكتروني

http://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.GROW?page=6

[8] – مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لسنوات:

1954،1964،1973،1984،1995،2006

الجدول رقم (1) :معدل الخصوبة ومعدل الزيادة السكانية خلال الفترة 1980–2012)

السنوات	معدل الخصوبة	معدل الزيادة السكانية
1980	7.8	4.0
1981	7.6	4.1
1982	7.4	4.1
1983	7.2	4.0
1984	6.9	3.8
1985	6.6	3.4
1986	6.3	3.1
1987	5.9	2.7
1988	5.6	2.5
1989	5.3	2.4
1990	5.0	2.3
1991	4.7	2.3
1992	4.4	2.3
1993	4.2	2.2
1994	3.9	2.1
1995	3.7	2.0
1996	3.5	1.9
1997	3.4	1.8
1998	3.2	1.7
1999	3.1	1.7
2000	3.1	1.6
2001	3.0	1.6
2002	2.9	1.5
2003	2.9	1.5
2004	2.8	1.5
2005	2.8	1.6
2006	2.7	1.6
2007	2.7	1.7
2008	2.6	1.6
2009	2.6	1.5
2010	2.5	1.3
2011	2.5	1.0
2012	2.4	0.8

المصدر: البنك الدولي:

1- http://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.GROW?page=6
2- http://data.albankaldawli.org/indicator/SP.DYN.CBRT.IN?page=6

إن التأخر في سن الزواج يؤدي إلى انخفاض مستوى الخصوبة بشكل مباشر،حيث يتضح من نتائج التعدادات السكانية في ليبيا أن نسبة المتزوجون قد انخفضت مما يقارب 70% من السكان الذين أعمارهم 15 سنة فما فوق في عام 1973 إلى 55% في عام 1984 ثم انخفضت إلى 42% عام 1995 ثم الى40% عام 2006.

إن هذه النسب تؤثر بشكل مباشر على مستوى الخصوبة ،حيث يلاحظ ارتفاع متوسط العمر عند الزواج لأول مرة، إذ لم يتجاوز متوسط العمر عند الزواج الأول بين الذكور 25 سنة في عام 1973 وقد وصل في عام 2006 إلى نحو 34 سنة،بينما كان متوسط العمر عند الزواج الأول بين الإناث 19 سنة في عام 1973، وقد وصل إلى حوالي 33 سنة في عام 2006.

رغم اهمية معدلات النمو السكاني،إلا أن الأهم في ذلك هو تغير البنية العمرية للسكان وما ينعكس عنه على سوق العمل والاقتصاد الكلي بصفة عامة،حيث كانت البنية العمرية في ليبيا تتميز في الماضي بسيطرة صغار السن،إلا انه حدث تحول تدريجي في الميزان لصالح من هم في أعمار النشاط الاقتصادي. إن ذلك يتطلب من سوق العمل أن تتأقلم مع هذه الأعداد المتزايدة لطالبي العمل لأول مرة، بالإضافة إلى الباحثين السابقين عن عمل.

لقد شهدت معدلات الولادات انخفاضا ملحوظا في ليبيا خلال العقود الأخيرة بعد أن بلغت معدلات النمو السكاني مستويات مرتفعة جدا خلال الفترة 1973-1983،ووصل معدل الخصوبة في عام 1980 الى7.8 ،حيث كان معدل الخصوبة عاملا من العوامل التي تدفع مستقبلا نحو نمو القوى العاملة في ليبيا. لكن المعطيات الحديثة تبين اتجاها نحو انخفاض معدلات الخصوبة بشكل ملحوظ في ليبيا وهو ما أدى إلى تباطؤ معدلات النمو السكاني.

بسبب ارتفاع معدلات الخصوبة في الماضي (السبعينات و الثمانينات) لازال المجتمع السكاني في ليبيا يختزن إمكانيات هامة للنمو، فالفئات المولودة في السبعينات والثمانينات وصلت إلى مستوى أعمار مزاولي النشاط الاقتصادي وأعمار مكوني الأسر الجديدة (الإنجاب). إن هذا يعني أن ليبيا سيكون لديها عدد اكبر من الأطفال في هذا العقد والعقود القادمة، وكذلك عدد أكثر ممن يدخلون سوق العمل لأول مرة، وهو ما يتطلب إعطاء أهمية كبيرة للتركيب العمري للسكان عند إعداد السياسات الاجتماعية والاقتصادية. إن الدلائل على أن النمو السكاني المتسارع يؤدي حتما إلى ارتفاع معدلات البطالة والفقر والبؤس البشري هي دلائل ضعيفة، بل على العكس تماما،

فقد بينت العديد من الأبحاث الحديثة أن العامل السكاني عاملا فعالا في النمو الاقتصادي، فعند الانتقال من معدلات مرتفعة إلى معدلات منخفضة للوفاة وكذلك عند الانتقال من معدلات منخفضة إلى معدلات مرتفعة للخصوبة ترتفع نسبة السكان الصغار ويحدث تدريجيا تطور توزيع السكان نحو زيادة الفئة العمرية للشباب ومن هم في سن العمل.

إن التركيب العمري للسكان يؤثر على وثيرة النمو الاقتصادي، فعندما تصل أفواج كبيرة من صغار السن إلى أعمار النشاط الاقتصادي تبدأ الإمكانيات الإنتاجية للاقتصاد على أساس الفرد في التوسع، كما أن الأفراد في أعمار النشاط الاقتصادي يتجهون إلى الادخار والاستثمار أكثر من الصغار وكبار السن ويشكل كل من المستثمرين والقادمين الجدد لسوق العمل عاملا محركا للنمو الاقتصادي.

إن استيعاب الأعداد القادمة من الشباب الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة وخلق فرص عمل لهم ومساهمتهم الفعالة في زيادة الإنتاج هو ما يشكل التحدي الأبرز للنظام الاقتصادي في ليبيا، الذي لو تحقق ما من شك انه سيكون للنمو الديموغرافي أثر ايجابي في النمو الاقتصادي للبلد. إذ أن التغيرات الديموغرافية لن تؤدي تلقائيا إلى معدلات ملحوظة للنمو الاقتصادي ،فالعامل الديموغرافي له تأثير من خلال تركيب الهيكل العمري للسكان، الذي يؤدي الى نمو في عرض العمل، فمن الممكن لو تم استغلاله الاستغلال الأمثل ان يساهم في ارتفاع معدل النمو الاقتصادي.

إن القوى العاملة في ليبيا تتسم بأنها قوى عاملة غير ماهرة ذات مستويات منخفضة من حيث جودة التعليم، حيث سجل مؤشر التعليم العالي والتدريب الترتيب 104 من بين 148 دولة وفقا لتقرير التنافسية العالمي 2013-2014[9]. وهو ما يؤكد تدهور التعليم والتدريب في ليبيا الذي يساهم في عدم تطوير القوى العاملة، الأمر الذي يتطلب رفع جودة التعليم والتدريب اللذان يعتبران الطريق المباشر نحو تطوير القوى العاملة. كما ان برنامج الضمان الاجتماعي في ليبيا يعتبر برنامج غير متطور ويتوقع ان يعاني من أزمات مالية في المستقبل، حيث يصل تعمير السكان إلى ذروته، ووصل متوسط العمر المتوقع عند الولادة 74.8 وفقا للبيانات الواردة عن تقرير التنمية البشرية2011[10]. وهو ما يتطلب العمل على تطوير هذا البرنامج بالنحو الذي يجعل منه قابل للاستدامة.

[9] – خالد المحجوبي ، تطور القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي واستراتيجيات تدعيمها،دراسة تحليلية،مؤتمر القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي الواقع وسبل النهوض،ص17.

[10] – تقرير التنمية البشرية 2011، دليل التنمية البشرية، الجداول الإحصائية، الجدول رقم (1)،ص 132.

الجدول رقم (2) معدل المواليد للفترة 1980–2012.

السنوات	معدل المواليد لكل 100 شخص
1980	4.1
1981	4.0
1982	3.9
1983	3.8
1984	3.7
1985	3.5
1986	3.4
1987	3.2
1988	3.1
1989	3.0
1990	2.9
1991	2.8
1992	2.7
1993	2.6
1994	2.5
1995	2.4
1996	2.4
1997	2.3
1998	2.3
1999	2.2
2000	2.2
2001	2.2
2002	2.3
2003	2.3
2004	2.3
2005	2.3
2006	2.3
2007	2.3
2008	2.2
2009	2.2
2010	2.2
2011	2.2
2012	2.1

المصدر: البنك الدولي: http://data.albankaldawli.org/indicator/SP.DYN.CBRT.IN?page=6

ثالثا– العلاقة بين المتغيرات الديموغرافية والمتغيرات الاقتصادية الكلية في ليبيا:

يمكن استخلاص أثر التحول الديموغرافي على المتغيرات الاقتصادية الكلية في ليبيا من خلال النقاط التالية:

1- **تأثير المتغيرات الديموغرافية على سوق العمل**:حيث يؤثر النمو السكاني على عرض العمل ويؤدي إلى زيادته، وتؤدي هذه الزيادة إلى زيادة الإنتاج في حالة ان هذه الزيادة تتناسب مع الموارد المتاحة، وفي حالة العكس، فإنها ستؤدي حتما إلى زيادة البطالة التي تعرف بأنها: الفرق بين كمية العمل المعروضة وكمية العمل المأجورة[11].

يؤثر انخفاض الخصوبة على عرض العمل من خلال خفض معدل المعالين إلى غير المعالين وزيادة فرصة مشاركة الإناث في قوة العمل، نتيجة لانخفاض حجم الأسرة، وبالتالي فان التغير في التركيب العمري يؤثر على سوق العمل مما يؤثر على النمو الاقتصادي.

ان تقادم العمر ووصول الفئات العمرية ما دون 15 سنة إلى سن العمل، بالتزامن مع انخفاض معدلات الخصوبة سيساهم في خفض عدد المعالين وارتفاع معدل الإسهام في قوة العمل.

إذا تمكن سوق العمل من استيعاب هذه الفئة وإذا تحقق الاستيعاب المطلوب مع انخفاض معدل الإعالة، فان ذلك سيؤدي إلى تحسين حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. كما سيؤدي انخفاض معدل الخصوبة الى انخفاض عدد سنوات الرعاية الأولى للأطفال، ويساهم في فرص مشاركة الإناث في قوة العمل، ويساهم في خلق فرص عمل جديدة ترتبط بنوعية التربية والرعاية التي يتلقاها الأطفال، مما يتيح الفرصة للتحول تدريجيا من عمل الأمهات وربات البيوت إلى مراكز الرعاية والحضانة، أو إلى العاملات بالمنازل والمربيات وهو ما يترتب عليه زيادة مساهمة الأعمال المنزلية في الناتج المحلي الإجمالي، حيث نلاحظ في الجدول رقم (3) أن الاتجاه العام لمعدل الخصوبة في ليبيا نحو الانخفاض وكذلك نسبة الإعالة العمرية بينما تأخذ نسبة مشاركة المرأة الليبية في القوى العاملة نحو الزيادة خلال الفترة 1980-2010.

[11] – د. محمد طاقة، د. حسين عجلان حسن، اقتصاديات العمل، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص141.

الجدول رقم (3) معدل الخصوبة ونسبة الإعالة العمرية ونسبة مشاركة الإناث في ليبيا خلال الفترة (1980–2013).

السنوات	معدل الخصوبة لكل امرأة	نسبة الإعالة العمرية	نسبة المشاركة في القوى العاملة من الإناث
1980	7.8	96	–
1985	6.6	89	–
1990	5.0	82	18
1995	3.7	71	22
2000	3.1	59	27
2005	2.8	54	30
2010	2.5	52	30
2013	2.4	52	–

المصدر: البنك الدولي:

http://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.DPND
http://data.albankaldawli.org/indicator/SL.TLF.CACT.FE.ZS

حيث إن نسبة الإعالة العمرية (% من السكان في سن العمل)،هي نسبة الأشخاص المعالين الذين تقل اعمارهم عن 15 سنة أو اكبر من 65 سنة الى السكان في سن العمل في الشريحة 15–65 عاما،(نسبة المعالين إلى كل مئة شخص من السكان في سن العمل)[12].

2- **تأثير المتغيرات الديموغرافية على الادخار والاستثمار**:إن النمو السكاني يؤدي إلى انخفاض الادخار والاستثمار وهو ما يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي، إذ تؤثر زيادة عدد السكان على عملية خلق التراكمات اللازمة لتمويل عملية التنمية، حيث إن زيادة عدد أفراد الأسرة يضعف قدرة الأسرة على الادخار نتيجة لتوجيه اغلب دخل هذه الأسرة إلى الاستهلاك، وكلما كان حجم الادخار ضعيفا كلما كان حجم الاستثمار ضعيفا، وهو ما يؤدي إلى صعوبة وضعف تمويل المشاريع الاستثمارية في الدولة، الأمر الذي يعرقل البرامج التنموية.

تشير العديد من الدراسات إلى ارتفاع معدلات الاستهلاك لدى فئة المعالين من الأطفال والمسنين، بينما تنخفض هذه المعدلات لدى النشيطين اقتصاديا(15–65)سنة، وذلك نتيجة للميل العام لأفراد هذه الفئة العمرية إلى زيادة معدلات الادخار تحسبا للفترة التي بعد الخدمة (التقاعد)،بالتالي

[12] – د. يونس حمادي علي، مبادئ علم الديموغرافيا، دار وائل، ط1، الأردن، 2010م، ص277.

فان انخفاض معدلات الخصوبة والإعالة له علاقة موجبة مع مستوى الادخار،إذ يزيد الميل الحدي للادخار عند العائلة الصغيرة، كما يرتفع عندها الميل للاستثمار في تعليم أبنائها.

ان انخفاض معدل الإعالة المرتبط بالتحولات الديموغرافية يؤدي إلى زيادة الإنفاق على التعليم وبالتالي تحسين نوعية التعليم وزيادة الاستثمارات التعليمية،ويساهم انخفاض معدلات الإعالة في زيادة معدل سنوات الالتحاق بالدراسة،كما إن ارتفاع متوسط العمر يساهم في زيادة معدل الالتحاق بالتعليم وكذلك زيادة عدد سنواته، هذه الزيادة في عدد السنوات الدراسية تؤدي إلى زيادة الإنفاق على التعليم لدى السكان من ناحية، واستثمار رأس المال المحلي في القطاع التعليمي من ناحية أخرى وكل ذلك يساهم في الرفع من مستويات المعيشة ومستويات التنمية بصفة عامة مستقبلا.

من خلال الجدول رقم (4) نلاحظ أن معدلات النمو السكاني قد حققت قيمة موجبة خلال الفترة 1995 -2010 إلا أنها كانت متناقصة وهو ما يشير إلى أن عدد السكان في ليبيا كان في ازدياد مستمر ولكنه بمعدل متناقص، أما بالنسبة إلى معدلات نمو الإنفاق الاستثماري فقد حققت معدلات نمو مطربة فأحيانا تكون بالسالب وهو ما يعني انكماشا أو تراجعا في قيمة الاستثمار وان كانت لا تستمر أكثر من سنة أو سنتين على التوالي وأحيانا أخرى تأخذ إشارة موجبة وتستمر لسنوات وهو ما يشير إلى أن الاتجاه العام لقيمة الاستثمار نحو الزيادة، ومرد معدلات النمو المطربة للإنفاق الاستثماري إلى أن ليبيا دولة نفطية مما يؤدي إلى أن مكونات اقتصادها الكلي تتأثر بالتغيرات في سوق النفط العالمي وما يحدث فيه من تطورات وخاصة أن ليبيا تعتمد اعتمادا كليا على صادراتها النفطية.

الجدول رقم(4) :الناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك العائلي والإجمالي والاستثمار الإجمالي ومعدلات النمو خلال الفترة(1995–2010).

القيمة بالمليار دولار

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو الناتج	الاستهلاك العائلي	معدل نمو الاستهلاك	الاستهلاك الإجمالي	معدل نمو الاستهلاك الإجمالي	الاستثمار الإجمالي	معدل نمو الاستثمار	معدل النمو السكاني
1995	35.277	–		–	28,784	–	6,721	–	2
1996	36.481	3.4	24,119		29,763	3.5	6,607	1.7 –	1.9
1997	33.508	8.1 –							1.8
1998	27.773	17.1 –							1.7
1999	31.826	14.6	19,287		26,415		3,766		1.7
2000	34.789	9.3	15,925	21.0–	23,156	-12.3	4,642	21.1	1.6
2001	27.785	20.1–	16,949	6.6	23,341	0.87	3,162	30–	1.6
2002	19.360	30.3–	11,193	34.3–	14,404	39.1–	2,769	12.5–	1.5
2003	24.358	25.8	12,079	8.1	16,067	14.2	3,078	11.2	1.5
2004	31.982	29.1	12,053	0.22–	16,071	00	3,196	3.8	1.5
2005	42.766	35.5	13,854	14.9	18,977	18.7	3,824	18.8	1.6
2006	55.227	30.9	14,206	2.5	20,015	5.26	11,416	200	1.6
2007	63.854	14.5	16,655	17.2	23,467	15	14,111	23.7	1.7
2008	86.506	36.5	18,897	13.5	26,670	13	18,005	28.6	1.6
2009	63.769	26.7–	20,433	8.1	28,336	7.7	20,772	15	1.5
2010	79.841	25.4	23,454	14.8	32,629	14	23,642	13.8	1.3

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على البيانات الواردة في المصادر التالية:

– البنك الدولي

– صندوق النقد العربي و آخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

3- **تأثير المتغيرات الديموغرافية على الطلب على السلع والخدمات:** إن النمو السكاني يؤدي إلى زيادة الطلب الإجمالي على السلع والخدمات بنوعيهما الضروري والكمالي وفي مقابل محدودية الدخل وزيادة الحاجات، الأمر الذي يشكل ضغطا على برامج التنمية. كما يرى بعض الاقتصاديين أن النمو السكاني يساهم في زيادة الطلب على الإنتاج وهو ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.

إن انخفاض معدلات الإعالة والخصوبة يؤدي إلى زيادة الدخل الفردي، الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات،بالتالي زيادة الطلب الكلي ، الذي يستجيب له السوق بزيادة مضطردة في الاستثمار تساهم في زيادة عرض السلع والخدمات لمواجهة تلك الزيادة في الطلب.

بما ان الطلب على العمل هو طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات، فان الزيادة في الطلب الكلي وما يرافقها من زيادة في الاستثمار ستؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة وبالتالي زيادة معدل مشاركة الإناث في قوة العمل، الأمر الذي ينعكس ايجابيا على قدرة السوق في التشغيل وتخفيض معدلات البطالة، وتحسين توزيع الدخل بين الأفراد، وهو ما يعني الرفع من مستوى معيشة الفرد ومستوى التنمية بصفة عامة.

الاقتصادي الفرنسي Raymond Barre الذي شغل منصب الوزير الأول في الثمانينات يتفق مع الرأي القائل إن التزايد الديمغرافي يزيد من الطلب، لكن التأثير أكثر حدة على تشكيلة الطلب أي انه يؤثر على الجانب النوعي للطلب أكثر مما يؤثر على جانبه الكمي ويمكن توضيح ذلك بالمثال التالي : عند انخفاض نسبة النمو الديمغرافي ترتفع مستويات الأجور نتيجة لحدوث ندرة في عرض العمل مما يحدث تغيرا في الجانب الكمي من الطلب ويتسبب ذلك بدوره في تحويل رؤوس الأموال من القطاعات التي تعرف تراجعا في الطلب على السلع التي تنتجها او الخدمات التي تقدمها نحو قطاعات أخرى ، كما أن انخفاض نسبة النمو الديمغرافي تغير من التشكيلة السكانية (من شكل الهرم السكاني) وكما هو معروف تختلف الاحتياجات(بالتالي الطلب على السلع والخدمات) باختلاف الفئات العمرية[13].

ذكرنا سابقا أن عدد السكان في ليبيا يزداد بمعدل متناقص أما بالنسبة إلى معدلات نمو الإنفاق الاستهلاكي العائلي ومعدلات نمو الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي فقد حققت معدلات نمو مطربة فأحيانا تكون بالسالب وهو ما يعني انكماشا أو تراجعا في قيمة الاستهلاك العائلي والاستهلاك الإجمالي وان كانت لا تستمر أكثر من سنة أو سنتين على التوالي وأحيانا أخرى تأخذ إشارة موجبة وتستمر لسنوات وهو ما يشير إلى أن الاتجاه العام لقيمة الاستهلاك العائلي والاستهلاك الإجمالي نحو الزيادة،ومرد معدلات النمو المطربة للإنفاق الاستهلاكي العائلي والاستهلاك الإجمالي

[13]- زهير ظافر، النظريات السكانية وانعكاساتها على الاقتصاد والمجتمع، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 10،سبتمبر 2010،ص76.

أن ليبيا دولة نفطية مما يؤدي إلى أن مكونات اقتصادها الكلي تتأثر بالتغيرات في سوق النفط العالمي وما يحدث فيه من تطورات وخاصة أن ليبيا تعتمد اعتمادا كليا على صادراتها النفطية وهو ما تم الإشارة إليه سابقا عند حديثنا على الاستثمار الإجمالي، أما بالنسبة إلى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا فقد حقق معدلات نمو موجبة خلال الفترة المشار إليها باستثناء السنوات 2009،2002،2001،1998،1997.ففي سنة 1998،1997 حقق الناتج المحلي معدلات نمو سالبة نظرا لقرار دول منظمة الأوبك في نهاية عام 1997 الذي تضمن زيادة سقف الإنتاج بنحو 10 % لجميع الدول الأعضاء بداية من عام 1998 ، مما أدى إلى زيادة الإنتاج العالمي من النفط ونتيجة لذلك زاد فائض العرض من النفط العالمي الذي أدى إلى انهيار أسعار النفط الخام بنحو 30-35% خلال نفس العام[14]. كذلك في عامي 2001،2002 حقق الناتج المحلي الإجمالي معدلات نمو سالبة نظرا لتغيير قيمة الدينار الليبي مقابل العملات الأخرى، حيث أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالدينار الليبي حقق معدل نمو موجب.

كما حقق الناتج المحلي الإجمالي معدلات نمو سالبة في عام 2009 بسبب انخفاض عوائد النفط نتيجة للتراجع الحاد في أسعار النفط في منتصف عام 2008 وبداية عام 2009 وتخفيضات إنتاج النفط تماشيا مع قرارات منظمة أوبك في هذا الشأن،وكان ذلك نتيجة لانخفاض الطلب العالمي على النفط بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية التي اجتاحت العالم في عام 2008 وهو ما يقودنا إلى إدراك مدى تأثير القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي للدول النفطية. كما أن تحقيق الناتج المحلي لمعدلات نمو عالية وموجبة ومساوية لأضعاف قيمة معدلات النمو السكاني خلال اغلب السنوات المشار إليها يجعل من قياس العلاقة بين معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو السكاني امراً يتطلب تحديد العديد من العوامل المتشابكة لعل من بينها عامل الزمن.

[14]- خالد المحجوبي، تطور تجارة ليبيا الخارجية مع دول الاتحاد الأوروبي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف ،الجزائر،2010/06/03،ص82.

رابعاً– تطور السكان والقوى العاملة في ليبيا ونسبة مشاركتها:

1– معدلات النمو الديمغرافي: تشير الإحصائيات إلي أن متوسط معدل النمو السنوي للسكان في ليبيا خلال الفترة 2000 – 2010 بلغ 3.26% سنوياً بعد أن كان 2.92% سنويا في الفترة 1990 -2000 [15]،وهو أعلي معدلا نمو سنوي في دول جنوب المتوسط .

2– زيادة من هم في سن العمل: نظراً لبداية انخفاض معدل الإنجاب فقد انخفضت نسبة فئة الأطفال الأقل من 15 سنة في ليبيا من 45.9 % عام 1990 إلي 32.2 % عام 2000 ثم إلى 30.4 % عام 2010. أما الفئة التي تتراوح أعمارها ما بين 15 -65 سنة ، فقد زادت نسبتها من 51.7% عام 1990 إلي 64.5 % عام 2000 ثم إلي 65.3 % عام 2010 [16]وهو ما يعني زيادة الوزن النسبي لفئة من هم في سن العمل ويمكن أن نقول أنه قد حدث تضخم في عدد من هم في سن العمل خلال الفترة 1990 – 2010 .

3– تزايد مشاركة المرأة في القوى العاملة: تشير البيانات المتوفرة أن حصة الإناث من مجموع القوي العاملة في ليبيا قد ارتفعت من 14.8 % عام 1990 إلي 37.7% عام 2010، أي أن معدل ارتفاعها كان 154.7% خلال الفترة 1990 – 2010[17]، هذا يعني أن المرأة الليبية قد زادت مساهمتها في القوى العاملة وأصبحت تنافس الرجال ومرد ذلك إلي زيادة انتشار التعليم. إن هذه الزيادة في مشاركة المرأة الليبية تنعكس في زيادة العرض في سوق العمل في ذات الوقت الذي يمر فيه سوق العمل الليبي بأزمة بطالة وشغل حقيقية.

4- **خصائص القوى العاملة الليبية:** يمكن أن نصف القوى العاملة الليبية بضعف مشاركتها في النشاط الاقتصادي نتيجة لانخفاض معدل إنتاجية العامل ، ووجود ما يعرف بالبطالة المقنعة في الاقتصاد الليبي ، وتتوزع القوي العاملة في ليبيا علي ثلاث قطاعات بنسب مختلفة ،هي الزراعة، الصناعة، والخدمات، كما هو موضح من خلال هذه النقاط :

[15]- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد 2011، الإحصائيات، ملحق (8/2) ص292 .

[16]- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد 2012، الإحصائيات / ملحق (9/2) ص329 .

[17]- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد 2012، الإحصائيات / الملحق (17/2) ص340.

– **معدلات المشاركة**:يتميز متوسط نسبة المشاركة في القوي العاملة إلي إجمالي عدد السكان في ليبيا بانخفاض كبير إذا ما قارناه بالمتوسطات العالمية، حيث بلغت هذه النسبة في عام 2010 نحو 36.7 بينما كانت في عام 1995 نحو 31.2 % محققة معدل نمو سنوي 3.1 %[18].

– **توزيع العمالة الليبية**:توزعت العمالة الليبية حسب الإحصائيات المتوفرة علي ثلاثة قطاعات رئيسية بنسب مختلفة، حيث كان تركز القوى العاملة واضحاً علي قطاع الخدمات الذي بلغت فيه نسبة التركز 75.1% في عام 2010 بدلا من 70.7% عام 1995، ثم يأتي القطاع الصناعي في الترتيب الثاني حيث بلغت نسبة العمالة فيه 21.9% في عام 2010 بدلا من 21.2% في عام 1995. وتذهب النسبة الباقية إلي القطاع الزراعي، إذ بلغت نسبة القوي العاملة في القطاع الزراعي بالنسبة إلي إجمالي القوي العاملة 3.0% عام 2010 بدلاً من 8.1 % في عام1995 [19] وهي نسبة صغيرة جداً وتشير إلي هجرة القوى العاملة من قطاع الزراعة إلي قطاع الخدمات ، الأمر الذي يشير إلي اضمحلال أهمية هذا القطاع الاستراتيجي.

– **القوي العاملة والقطاع العام في ليبيا**: منذ عام 1978 مرت ليبيا بما يعرف بمرحلة التحول الاشتراكي ، فقبل هذا التاريخ كان القطاع الخاص يلعب دوراً بارزاً في النشاط الاقتصادي إذ كان يستوعب ما يزيد عن 75% من القوى العاملة ، إلا أن تحكم الدولة في كل أوجه النشاط الاقتصادي وتحولها إلى القطاع العام أدت إلي تحول العمال إلى القطاع العام وأصبح ما يزيد عن 80% من القوى العاملة لها مناصب عمل في مؤسسات القطاع العام وتستلم مرتباتها من الخزانة العامة ، واستمرت الدولة في هيمنتها علي النشاط الاقتصادي،حيث همشت دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ، وأصبح القطاع العام يستأثر بما يزيد عن 85% من المخصصات المالية لخطط التنمية(1976 -1980 -1981 -1985) وتم تحويل كل المؤسسات الآتية إلي القطاع العام(المصارف ، التجارة ، الخارجية ، تجارة الحملة ، التجزئة ، الشركات الصناعية وشركات البناء)[20] . لقد ساعدت طفرة النفط علي اتساع نشاط القطاع العام ، إلا أنه لم يمر أكثر من

---

[18] المرجع السابق.

[19] المرجع السابق .

[20] لمزيد من الاطلاع انظر ، السنوسي بسيكري ، خصصة القطاع العام في ليبيا:
WWW.MAFHOUM.COM/PRESS10/29/1E14.HTM

عشرة سنوات حتى وجدت الدولة الليبية أمامها أزمة اقتصادية حادة نتيجة لسياسة التمويل المفرط ،حيث نفقت أغلب الاحتياطيات المالية في وقت شحت فيه الإيرادات المالية عقب أزمة النفط وانخفاض إنتاجه وأسعاره خلال فترة منتصف الثمانيات الذي يعتبر المورد الرئيسي للتمويل وانعكس ذلك سلباً علي مختلف القطاعات الاقتصادية وأدى إلى فشل المؤسسات والشركات التي تتبع القطاع العام ،وضلت لفترة من الزمن عبئاً على خزينة الدولة، حيث استمرت في استنزاف معظم الإيرادات النفطية المتحصل عليها ما لا يقل عن عقدين من الزمن وأصبحت الضرورة تلح علي الرجوع عن فكرة سيطرة الدولة على كامل النشاط الاقتصادي وإفساح المجال من جديد أمام القطاع الخاص وخاصة بعد تدهور مستويات المعيشة لليبيين (من سكن ورعاية صحية وخدمات تعليمية ، إنفاقات معيشية أخري) إضافة إلي أن هذه المؤسسات الليبية التي أصبحت مؤسسات فاشلة اقتصاديا كانت تضم الآلاف من العمالة الليبية التي أصبحت تشكو في البداية من عدم مناسبة المرتبات لمتطلبات المعيشية ، ثم بعد ذلك أصبحت هذه المرتبات لا تصرف إلا بعد أشهر وأحيانا أكثر من سنة كاملة.

إن السياسات الاقتصادية أدت إلى العديد من المشاكل كان من أبرزها ارتفاع معدلات التضخم والبطالة وتدني الكفاءة الإنتاجية وتدني مستوي الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات المرافق والإسكان والبريد والكهرباء.

ولقد استنتجت لجنة خبراء الاقتصاد والنفط في مركز البحوث الاقتصادية في جامعة بنغازي أثناء بحثها أسباب الأزمة الاقتصادية التي عرفتها البلاد في نهاية عقد الثمانيات وبداية عقد التسعينات أن أساس المشكلة هو انتهاج الدولة لسياسة التحول الاشتراكي التي بدأتها في عقد السبعينات والتي أدت إلي القضاء علي القطاع الخاص وإلغاء مساهمته في الحياة الاقتصادية وأصبحت هيمنه القطاع الحكومي هيمنة مطلقة علي النشاط الاقتصادي في ليبيا. كما قام مركز بحوث العلوم الاقتصادية ببنغازي مع وزارة التخطيط في عام 1991 بإعداد دراسة بعنوان (أسس إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي)،حيث أوضحت هذه الدراسة بضرورة تحرير الاقتصاد من قبضة الدولة المتمثلة في سيطرة القطاع العام.

– الحالة العملية للعاملين في ليبيا: يمكن أن نصف القوى العاملة الليبية بانخفاض نسبتها إلى إجمالي السكان رغم نموها السريع ، وتدني مستوي إنتاجيتها نتيجة لهشاشة التعليم والتدريب المهني

، وارتفاع نسبة العمالة غير الماهرة ، كما أن القطاع العام يستحوذ علي نسبة عالية من القوة العاملة وقد أدت كل هذه العوامل إلي اختلال التوازن بين الطلب والعرض في سوق العمل، كما أن هناك ندرة في كثير من التخصصات ذات المهارة المتطورة والفنية مع وجود سوء استخدام للمهارات المتاحة في ذات الوقت ، كما أن هناك هدر كبير للقوى العاملة نتيجة البطالة المقنعة أو الجزئية[21].

وتشير البيانات المتوفرة إلي ارتفاع معدلات نمو القوي العاملة في ليبيا نتيجة للارتفاع في الهرم العمري للسكان ،الذي يتميز بقاعدة عريضة من صغار السن ، تسمح بوصول أعداد متزايدة إلي سوق العمل سنوياً إضافة إلي استمرار أثر ارتفاع معدلات الخصوبة في العقود الماضية ومن المتوقع أن يستمر معدل نمو العمالة مرتفعاً لعدة عقود قادمة نتيجة لتأثير مضاعف معدلات النمو السكاني العالية في العقدين السابقين ، حيث بلغ معدل النمو السنوي للقوي العاملة 3.5% خلال الفترة 1995-2001. وتعاني ليبيا من ضعف إنتاجية العمل نظراً للاعتماد الكبير علي القطاع الحكومي في التوظيف والإنتاج وكذلك لمحدودية دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي. كما بلغ متوسط إنتاجية العامل في ليبيا 15.051دولار في اليوم في عام2001 بينما كان متوسط إنتاجية العامل الليبي 37.261% دولار في اليوم عام 1980[22] ، واعتمدت سياسة التوظيف في ليبيا علي توسع أنشطة القطاع العام خلال العقود الماضية، حيث تم التحول إلي القطاع العام في ليبيا منذ منتصف السبعينات ، إلا أن أجور العاملين لم تعكس الإنتاجية المطلوبة للعامل ولم تكن أجور تنافسية بأي حال من الأحوال،حيث بلغ مستوي متوسط اجر العامل في ليبيا في الصناعات التحويلية 5.183 دولار في اليوم في عام 2000 بينما كان 6.683 دولار في اليوم في عام 1995[23].

[21] – صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2003 ، الملحق (10/1).

[22] – المرجع السابق، الملحق (4/10).

[23] – المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، نشرة الإحصاءات الصناعية للدول العربية، (1992 -2000)، العدد الخامس، ديسمبر 2001 .

خـــــاتمة:

توصلت هذه الدراسة إلى النتائج والتوصيات التالية:

أولاً– النتائج:

- إن ما افقد النمو السكاني أهميته في الدراسات الاقتصادية هو الاعتماد على معدل التغير السنوي في عدد السكان فقط، وإنما يجب الاعتماد على متغيرات ديموغرافية أخرى أكثر تفصيلا ، مثل التوزيع العمري للسكان وخاصة فئة الداخلين الجدد الى سوق العمل أو المتوقع دخولهم في المستقبل القريب وبالتالي يجب اخذ عامل الزمن في الحسبان.
- إن التأخر في سن الزواج يؤدي الى انخفاض مستوى الخصوبة بشكل مباشر.
- المعطيات الحديثة تبين اتجاها نحو انخفاض معدلات الخصوبة بشكل ملحوظ في ليبيا وهو ما أدى إلى تباطؤ معدلات النمو السكاني.
- إن ليبيا سيكون لديها عدد اكبر من الأطفال في هذا العقد والعقود القادمة، كذلك عدد أكثر ممن يدخلون سوق العمل لأول مرة.
- إن التغير في التركيب العمري للسكان يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الجزئية والكلية ومن ثم التنمية الاقتصادية ، فعندما تصل أفواج كبيرة من صغار السن إلى أعمار النشاط الاقتصادي تبدأ الإمكانيات الإنتاجية للاقتصاد على أساس الفرد في التوسع، كما أن الأفراد في إعمار النشاط الاقتصادي يتجهون إلى الادخار والاستثمار أكثر من الصغار وكبار السن ويشكل كل من المستثمرين والقادمين الجدد لسوق العمل عاملا محركا للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بصفة عامة.
- إن استيعاب الأعداد القادمة من الشباب الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة وخلق فرص عمل لهم ومساهمتهم الفعالة في زيادة الإنتاج هو ما يشكل التحدي الأبرز للنظام الاقتصادي في ليبيا، الذي لو تحقق ما من شك انه سيكون للنمو الديموغرافي أثر ايجابي على المتغيرات الاقتصادية الكلية والتنمية الاقتصادية بصفة عامة. إذ أن التغيرات الديموغرافية لن تؤدي تلقائيا إلى معدلات ملحوظة للنمو الاقتصادي ،فالعامل الديموغرافي له تأثير من خلال تركيب الهيكل العمري للسكان، الذي يؤدي إلى نمو في

عرض العمل، فمن الممكن لو تم استغلاله الاستغلال الأمثل أن يساهم في ارتفاع معدل النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بصفة عامة.

- الاتجاه العام لمعدل الخصوبة في ليبيا نحو الانخفاض وكذلك نسبة الإعالة العمرية، بينما تأخذ نسبة مشاركة المرأة الليبية في القوى العاملة نحو الزيادة خلال الفترة 1980-2010.
- إن معدلات النمو السكاني قد حققت قيمة موجبة خلال الفترة 1995 -2010 إلا أنها كانت متناقصة وهو ما يشير إلى أن عدد السكان في ليبيا كان في ازدياد مستمر ولكنه بمعدل متناقص.
- الإنفاق الاستثماري حقق معدلات نمو مطربة فأحيانا تكون بالسالب وهو ما يعني انكماشا أو تراجعا في قيمة الاستثمار وان كانت لا تستمر أكثر من سنة أو سنتين على التوالي وأحيانا أخرى تأخذ إشارة موجبة وتستمر لسنوات عديدة وهو ما يشير إلى أن الاتجاه العام لقيمة الاستثمار نحو الزيادة، ومرد معدلات النمو المطربة للإنفاق الاستثماري، إن ليبيا دولة نفطية مما يؤدي إلى أن مكونات اقتصادها الكلي تتأثر بالتغيرات في سوق النفط العالمي وما يحدث فيه من تطورات وخاصة أن ليبيا تعتمد اعتمادا كليا على صادراتها النفطية.
- حققت معدلات نمو الإنفاق الاستهلاكي العائلي ومعدلات نمو الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي معدلات نمو مضطربة فأحيانا تكون بالسالب وهو ما يعني انكماشا أو تراجعا في قيمة الاستهلاك العائلي والاستهلاك الإجمالي وان كانت لا تستمر أكثر من سنة أو سنتين على التوالي،وأحيانا أخرى تأخذ إشارة موجبة وتستمر لسنوات عديدة وهو ما يشير إلى أن الاتجاه العام لقيمة الاستهلاك العائلي والاستهلاك الإجمالي نحو الزيادة، ومرد معدلات النمو المضطربة للإنفاق الاستهلاكي العائلي والاستهلاك الإجمالي هو أن ليبيا دولة نفطية مما يؤدي إلى أن مكونات اقتصادها الكلي تتأثر بالتغيرات في سوق النفط العالمي وما يحدث فيه من تطورات وخاصة أن ليبيا تعتمد اعتمادا كليا على صادراتها النفطية.
- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا حقق معدلات نمو موجبة خلال الفترة المشار إليها باستثناء السنوات 2009،2002،2001،1998،1997،وذلك نظرا لاعتبارات

التغيرات في أسواق النفط العالمية باستثناء العامين 2001 -2002 ،وهو ما يقودنا إلى إدراك مدى تأثير القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا.

ثانياً– التوصيات:

– الاهتمام بالشباب والعمل على توفير البيئة المناسبة التي تشجع الشباب على الزواج المبكر والتوسع في منح القروض السكنية والاجتماعية وتقسيطها على فترات طويلة والاستثمار في بناء المشاريع الإسكانية والاجتماعية وملحقاتها .

– الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في مجال الرعاية لأطفال الأمهات العاملات خارج البيوت كتوفير رياض أطفال من أربعة أشهر فما فوق، ومن الأمثلة على ذلك رياض الأطفال الموجودة في فرنسا وبلدان أوربا الغربية،الأمر الذي يزيد من معدل مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي ويفتح المجال أمام مزيد من مساهمة ربات البيوت في النشاط الاقتصادي.

– الاهتمام بالصحة الإنجابية والعمل على تنظيم جدول زمني لزيارات الأمهات الحوامل والمواليد لمراكز المتابعة الصحية على نفقة المجتمع، أسوة بالبلدان المتقدمة.

– بما أن ليبيا سيكون لديها عدد اكبر من الأطفال في هذا العقد والعقود القادمة، كذلك عدد أكثر ممن يدخلون سوق العمل لأول مرة. لذا فان التوسع في بناء رياض الأطفال والمدارس والمؤسسات التعليمية المختلفة والاستثمار في هذا المجال بصفة عامة يعد من الأولويات، خاصة في بلد يعاني من التخلف وطالما أن الموارد المالية متوفرة، فإن الأولوية في الاستثمار للموارد البشرية.

– إن التحدي الأبرز للنظام الاقتصادي في ليبيا هو استيعاب الداخلين الجدد لسوق العمل عن طريق تأهيلهم للاحتياجات الخاصة بسوق العمل في ليبيا خلال السنوات القادمة وخلق فرص العمل مما يتيح مشاركتهم الفعالة في زيادة الإنتاج ومساهمتهم في البناء الاقتصادي بشكل يدعم التنمية المستدامة للبلد.

– نظرا لهيمنة قطاع النفط على باقي القطاعات الاقتصادية في ليبيا، مما يؤدي إلى ان مكونات اقتصادها الكلي تتأثر بالتغيرات في سوق النفط العالمي وما يحدث فيه من تطورات ،فانه من الضروري العمل على تنويع القاعدة الإنتاجية وتهيئة الظروف لسوق المنافسة وكبح الاحتكار وإنعاش باقي القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية.

قائمة المراجع:

– باللغة العربية:

1- د. عارف دليله، بحث في الاقتصاد السياسي للتخلف والتقدم والنظام العالمي، دار الطليعة، بيروت، 1987.

2- د. يونس حمادي علي، مبادئ علم الديموغرافيا، دار وائل، ط1، الأردن، 2010.

3- د. مصطفى العبد الله، د. عصام خوري، قضايا حول السكان والتنمية في الوطن العربي، وزارة الثقافة، دمشق، 1993.

4- د. محمد طاقة، د. حسين عجلان حسن، اقتصاديات العمل، إثراء للنشر والتوزيع، الاردن، 2008.

5- د. خالد المحجوبي ، تطور القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي واستراتيجيات تدعيمها، دراسة تحليلية، مؤتمر القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي الواقع وسبل النهوض، معهد التخطيط،طرابلس،2014.

6- د. خالد المحجوبي، تطور تجارة ليبيا الخارجية مع دول الاتحاد الاوروبي ،رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،الجزائر،2010.

7- د. زهير ظافر، النظريات السكانية وانعكاساتها على الاقتصاد والمجتمع، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 10،سبتمبر 2010.

8- أ. نصر الدين مصطفى الكاتب، تحديد واختيار المؤشرات الإحصائية والديموغرافية، المؤتمر الوطني حول السكان والتنمية ،الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق2004.

9- تقرير التنمية البشرية، دليل التنمية البشرية، 2011.

10- صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

11- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، نشرة الإحصاءات الصناعية للدول العربية، (1992-2000)، العدد الخامس، ديسمبر 2001.

12- مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لسنوات 1954،1964،1973،1984،1995،2006.

13- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تقرير السكان والتنمية، نيويورك، 2005.

مواقع الكترونية:

1- http://www.escwa.un.org/information/publications/edit/upload/SDD-2005-5-a.pdf.

2-http://www.onefd.edu.dz/infpe/2MEF/cours-Pdf-2mef/Env1/Geo/L2-ENV1-GEO.pdf.

3- http://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.GROW?page=6.

4- http://www.mafhoum.com/press10/291E14.htm

باللغة الأجنبية:

1- Bilsborrow, Richard E., "The Demographics of Macro-economic-demographic Models", *Population Bulletin of the United Nations*, Department of International Economic and Social Affairs, No. 26, New York, 1989, 42.